وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 11 Sep, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط ينخفض مع ضعف الطلب الصيني واستمرار مخاطر فائض المعروض

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، مع تعويض ضعف الطلب الصيني عن انقطاعات الإمدادات الأميركية بسبب العاصفة المدارية فرانسين ومع استمرار مخاطر فائض المعروض العالمي من النفط في التأثير على السوق.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتاً أو 0.45 بالمئة إلى 71.51 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 0652 بتوقيت جرينتش. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 38 سنتاً أو 0.55 بالمئة لتتداول عند 68.33 دولاراً للبرميل. وارتفع كلا الخامين القياسيين بنحو 1 بالمئة عند تسوية يوم الاثنين.

وأصدر خفر السواحل الأميركي أمراً بإغلاق جميع العمليات في براونزفيل وموانئ تكساس الصغيرة الأخرى مساء الاثنين، مع مرور العاصفة المدارية فرانسين عبر خليج المكسيك. وظل ميناء كوربوس كريستي مفتوحا ولكن مع فرض قيود. ومن المتوقع أن تشتد العاصفة المدارية بشكل كبير خلال اليومين المقبلين، ومن المتوقع أن تتحول إلى إعصار مساء الاثنين أو صباح الثلاثاء، وفقاً للمركز الوطني للأعاصير.

وقالت شركة إكسون موبيل إنها أوقفت الإنتاج في منصة إنتاجها البحرية في هوفر، بينما أوقفت شركة شل عمليات الحفر في منصتين. كما بدأت شركة شيفرون في إيقاف إنتاج النفط والغاز في اثنتين من منصات الإنتاج البحرية التابعة لها.

وقال محللون في بنك إيه ان زد، في مذكرة نقلاً عن بيانات من مركز أبحاث النفط والغاز الوطني: "ما لا يقل عن 125 ألف برميل يوميًا من الطاقة النفطية معرضة لخطر التعطل". ومع ذلك، فإن علامات ضعف الطلب العالمي وتوقعات استمرار فائض المعروض النفطي الحالي أثقلت كاهل السوق.

وأظهرت بيانات الصين يوم الاثنين أن التضخم الاستهلاكي في البلاد تسارع في أغسطس إلى أسرع وتيرة في نصف عام، لكن الطلب المحلي ظل هشًا، وتفاقم انكماش أسعار المنتجين. وبينما أظهرت البيانات الصادرة يوم الثلاثاء أن صادرات الصين نمت بأسرع وتيرة لها في ما يقرب من عام ونصف العام في أغسطس، إلا أن الواردات مخيبة للآمال وسط انخفاض الطلب المحلي.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأساسية في آي إن جي ومقره سنغافورة: "لم تساعد بيانات التجارة الصينية سوق النفط، بل عززت فقط مخاوف الطلب التي ظلت عالقة في السوق لفترة من الوقت الآن". وأضاف: "تظهر أحدث البيانات شهرًا آخر من الانخفاضات على أساس سنوي في واردات الخام، مما يجعل الواردات حتى الآن متخلفة عن العام الماضي بأكثر من 3 ٪".

وقال بنك إيه ان زد: "إن علامات الضعف في الولايات المتحدة

والصين حفزت نبرة هبوطية بين المستثمرين، حيث أصبح مديرو الأموال الآن الأقل تفاؤلاً بشأن الخام منذ أكثر من 13 عامًا"، وأبلغ مسؤولون تنفيذيون الحاضرين في مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للبترول يوم الاثنين أن تجار السلع العالمية جونفور، وترافيكورا يتوقعون أن تتراوح أسعار النفط بين 60 و70 دولارًا للبرميل بسبب ضعف الطلب الصيني وفائض العرض العالمي المستمر.

الوقود منخفض الكربون

وقال المتحدثون في المؤتمر، إن تحول الصين نحو الوقود منخفض الكربون والاقتصاد البطيء يضعف نمو الطلب على النفط في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم. وقال دان ستارويفين، رئيس أبحاث النفط في جولدمان ساكس، إن نمو الطلب السنوي في الصين تباطأ من حوالي 500 ألف إلى 600 ألف برميل يوميًا في السنوات الخمس التي سبقت جائحة كوفيد19- إلى 200 ألف برميل يوميًا الآن. وقال بونجبون أمورنفيات نائب الرئيس التنفيذي الأول للتجارة في شركة الطاقة التايلاندية بي.تي.تي في المؤتمر يوم الثلاثاء إن انخفاض أسعار الخام قد يوفر فرصا للصين لزيادة مخزوناتها من النفط. ومع ذلك، قال توني سيكامور المحلل في آي.جي إن الارتفاع المعتدل بنسبة 0.5 % في إجمالي واردات الصين، والذي جاء أقل من التوقعات، أظهر أن المستهلكين الصينيين ما زالوا حذرين للغاية وترددين في الإنفاق.

وقال سيكامور "بدون المزيد من التيسير المالي، من الصعب أن نرى هذا يتغير في المستقبل القريب وستستمر هذه المعضلة في إلقاء ظلالها على الاقتصاد الصيني والطلب على النفط الخام".

وستترقب الأسواق يوم الثلاثاء تقرير سوق النفط الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). ومن المقرر أيضًا أن تنشر إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها قصيرة الأجل للطاقة مع توقعات حول السوق العالمية وإنتاج النفط الخام الأميركي.

وأجلت شركات النفط والغاز البحرية الأميركية في خليج المكسيك موظفيها وقلصت عمليات الحفر مع مرور العاصفة المدارية فرانسين عبر منطقة الطاقة في مسار يجلب رياحا عاتية وأمطارا غزيرة إلى وسط جنوب الولايات المتحدة. وتتحرك فرانسين صوب مياه خليج المكسيك ومن المتوقع أن تصبح رابع إعصار في موسم الأطلنطي الذي ينتهي في 30 نوفمبر.

ويعرض مسار العاصفة مرافق إنتاج النفط والغاز الأميركية ومصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال الساحلية للخطر. وقال المركز الوطني للأعاصير إن المناطق الواقعة على طول ساحل لويزيانا قد تشهد عواصف يصل ارتفاعها إلى 10-5 أقدام (3-1.5 أمتار). وتمثل المياه البحرية الفيدرالية في خليج المكسيك بالولايات المتحدة حوالي 15٪ من إجمالي النفط الخام الأميركي و2 ٪ من إنتاج الغاز الطبيعي.

وارتفعت أسعار النفط الخام الأميركية يوم الاثنين بنسبة 1.5 % بعد هبوطها إلى أدنى مستوياتها في عدة أشهر الأسبوع الماضي وسط مخاوف من أن العاصفة قد تعطل الإنتاج والتكرير على طول ساحل الخليج. وانخفضت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأميركي بنحو 5 % وسط مخاوف من أن إعصار فرانسين قد يخفض الطلب من خلال تقليص التدفقات إلى مصانع تصدير الغاز الطبيعي المسال على ساحل الخليج والتسبب في انقطاع الكهرباء عن المنازل والشركات.

وقالت شركة إكسون موبيل إنها أوقفت الإنتاج وأجلت الموظفين من منصة إنتاج هوفر البحرية، على بعد حوالي 150 ميلاً (241 كيلومترًا) شرق كوربوس كريستي بولاية تكساس.

وقالت شركة شل إنها أجلت الموظفين غير الأساسيين من ثلاث منصات نفطية بحرية، وأوقفت عمليات الحفر في منصتين أخريين.

وقال متحدث باسم شركة شيفرون إنها أجلت الموظفين غير الأساسيين من أربع منصات بحرية، لكن الإنتاج لا يزال عند مستويات طبيعية. وقالت شركة بريتش بتروليوم إنها لا تتوقع تأثيرات كبيرة على منشآتها في الخليج. وقالت شركة أوكسيدنتال بتروليوم، وشركة وودساید إنرجي إنهما مستعدتان لتنفيذ خطط العاصفة حسب الاقتضاء. وقالت شركة فريبورت للغاز الطبيعي المسال، التي تدير ثاني أكبر مصنع للتصدير في البلاد للغاز المبرد للغاية، إنها بدأت الاستعدادات للعاصفة في مصنعها في تكساس دون تقديم تفاصيل.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط مستقرة مع الاضطرابات الناجمة عن العواصف، بينما تظل مخاوف الطلب في بؤرة الاهتمام. وقالوا، استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء مع سعي المتداولين إلى قياس تأثير العاصفة المدارية فرانسين على إنتاج النفط في الولايات المتحدة، في حين ظلت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب قائمة.

وكانت الأسعار تعاني من خسائر حادة من الأسبوع السابق وسط مخاوف متجددة من تباطؤ الطلب العالمي على النفط، وخاصة بعد قراءات اقتصادية متوسطة من الصين، أكبر مستورد للنفط. كما أثرت احتمالات زيادة العرض وزيادة الإنتاج على الأسعار.

لكن أسعار النفط انتعشت يوم الاثنين مع تحسن المعنويات. وشوهدت مجموعة من شركات النفط توقف أنشطة الإنتاج والتكرير في خليج المكسيك مع توجه العاصفة المدارية فرانسين نحو منتصف جنوب الولايات المتحدة.

وأثارت سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين، أكبر مستورد للخام، لشهر أغسطس المخاوف بشأن تباطؤ النمو، كما فعلت الإشارات التي تشير إلى أن زيادة تبني المركبات الكهربائية كانت أيضًا تؤثر على الطلب على الوقود.

وبعيدًا عن الصين، أثر الحذر بشأن أسعار الفائدة الأميركية أيضًا على أسواق النفط، وخاصة قبل بيانات التضخم الرئيسية المقرر صدورها في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وتأتي قراءة التضخم قبل أسبوع واحد فقط من اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

وأدى ارتفاع المعروض العالمي من النفط والطلب الأضعف من المتوقع إلى جعل المتداولين متشائمين بشكل متزايد بشأن أسعار النفط. ووقد سارعت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون إلى تسريع عمليات البيع في العقود الآجلة للنفط الأكثر تداولاً في أحدث أسبوع إعداد للتقارير حتى الثالث من سبتمبر.

وشهد الأسبوع المنتهي في الثالث من سبتمبر عمليات بيع إضافية وانهياراً حاداً للسوق حيث هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها حتى الآن هذا العام. وقد أثقل احتمال عودة صادرات النفط الليبية -بعد توقفها وسط خلاف سياسي- واستمرار ضعف البيانات الصينية وضعف توقعات النمو الاقتصادي الصيني على معنويات السوق.

ونتيجة لذلك، انخفض صافي المركز الطويل المجمع على معياري النفط الخام، برنت وغرب تكساس الوسيط، بمقدار 99.889 لوت إلى 139.242 لوت فقط في الأسبوع حتى 3 سبتمبر، وفقًا لبيانات من البورصات. وكان هذا أدنى مركز

صعودي في البيانات منذ ان بدأت بورصة لندن في جمع مثل هذه البيانات في مارس 2011.

وقال أولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع الأساسية في ساكسو بنك، "بما في ذلك منتجات الوقود الثلاثة، انخفض صافي المركز الطويل إلى 121 ألف عقد، وهو أدنى مستوى مسجل للتعرض للطاقة منذ عام 2011 عندما بدأت بورصة لندن في جمع البيانات".

واستمرت المخاوف من تباطؤ الاقتصادات في الصين والولايات المتحدة في دفع المضاربين وصناديق التحوط، كما فعلت المخاوف بشأن العرض الزائد مع زيادة إنتاج أوبك+. وبعد نهاية أسبوع إعداد التقارير حتى 3 سبتمبر، قررت مجموعة أوبك+ تأجيل الزيادة المخطط لها في الإنتاج لمدة شهرين من أكتوبر إلى ديسمبر.

ومع ذلك، لم يفعل هذا الكثير لعكس معنويات السوق الهبوطية، وانخفضت الأسعار بعد الإعلان في نهاية الأسبوع الماضي. وتغلبت مخاوف الطلب على قرار التحالف بتأخير إضافة 180 ألف برميل يوميًا إلى العرض.

انخفاض إنتاج أوبك+ 300 ألف برميل يوميًا مع تقلص الإمداد الليبي والكازاخستاني

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفض إنتاج أوبك+ من الخام بمقدار 300 ألف برميل يوميًا إلى 40.73 مليون برميل يوميًا في أغسطس، حيث أثرت أعمال الصيانة في كازاخستان وانقطاعات الإنتاج في ليبيا على إنتاج المجموعة، وفقًا لمسح بلاتس أوبك+ من ستاندرد آند بي جلوبال، في 9 سبتمبر.

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، أنتجت الدول ذات الحصص 327 ألف برميل يوميًا فوق الهدف في أغسطس. وكان هذا انخفاضًا من الإفراط في الإنتاج البالغ 437 ألف برميل يوميًا في يوليو. ولا يزال الإفراط في الإنتاج يمثل مشكلة رئيسة، حيث تكافح المجموعة لدعم توازن أسواق النفط المتراجعة وسط عدم اليقين بشأن الطلب، ومستويات الإنتاج المرتفعة خارج المجموعة.

ووجد المسح أن إنتاج أوبك في أغسطس انخفض بمقدار 120 ألف برميل يوميًا إلى 26.77 مليون برميل يوميًا. وخفض حلفاؤها من خارج أوبك الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا إلى 13.96 مليون برميل يوميًا، وقادت ليبيا انخفاض إنتاج أوبك. وشهدت عمليات الإغلاق الناجمة عن نزاع سياسي انخفاض إنتاج البلاد في أغسطس بنحو 160 ألف برميل يوميًا على أساس شهري إلى 990 ألف برميل يوميًا.

ومن بين المنتجين من خارج أوبك، شهدت كازاخستان أكبر انخفاض، حيث أدت أعمال الصيانة في حقل تنجيز إلى خفض الإنتاج بمقدار 120 ألف برميل يوميًا على أساس شهري إلى 1.45 مليون برميل يوميًا.وقد أنتجت كازاخستان، إلى جانب العراق عضو أوبك، أكثر بكثير من حصتها في عام 2024. وتعهدت الدولتان بالتعويض عن الإنتاج الزائد بحلول نهاية سبتمبر 2025. وظل إنتاج العراق في أغسطس دون تغيير على أساس شهري عند 4.33 ملايين برميل يوميًا - وهو أعلى بكثير من حصتها في أغسطس البالغة 3.93 ملايين برميل يوميًا.

وخفضت روسيا، أكبر منتج من خارج أوبك في التحالف، إنتاجها بمقدار 50 ألف برميل يوميًا إلى 9.05 ملايين برميل يوميًا. وهذا أعلى من حصتها البالغة 8.98 ملايين برميل يوميًا. كان الإنتاج في المملكة العربية السعودية، التي لديها نفس الحصة، ثابتًا على أساس شهري عند 8.99 ملايين برميل يوميًا.

وساهم الإفراط في الإنتاج من قبل المجموعة في انخفاض أسعار النفط خلال الصيف. وقيمت بلاتس، خام برنت المؤرخ عند 73.025 دولارًا للبرميل في 6 سبتمبر، انخفاضًا من أعلى مستوياته في عام 2024 عند أكثر من 93 دولارًا للبرميل في أوائل أبريل.

وردًا على ذلك، أرجأت أوبك وحلفاؤها خططًا للبدء في التراجع التدريجي عن 2.2 مليون برميل يوميًا من التخفيضات الطوعية لمدة شهرين حتى ديسمبر، كما قالت في 5 سبتمبر. وكانت المجموعة تخطط لتخفيف تخفيضات الإنتاج الطوعية ببطء من قبل ثمانية أعضاء - المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر وعمان وكازاخستان والعراق وروسيا والإمارات العربية المتحدة - اعتمادًا على ظروف السوق بدءًا

من 190 ألف برميل يوميًا في أكتوبر.

تقييم خام برنت

ومنذ هذا الإعلان، انخفضت الأسعار بشكل أكبر، حيث تم تقييم خام برنت عند 75.225 دولارًا للبرميل في 4 سبتمبر. ومن المقرر أن تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التي تشرف على الاتفاق في 2 أكتوبر. ومن المقرر عقد اجتماع وزاري كامل لأوبك+ في 1 ديسمبر في فيينا. ويمكن للمجموعة أن تدعو إلى اجتماعات استثنائية إذا اعتبرت أن ظروف السوق تتطلب مناقشة تغييرات السياسة.

ويقيس مسح بلاتس إنتاج رأس البئر ويتم تجميعه باستخدام معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحللين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات الشحن والأقمار الصناعية والمخزون الخاصة.

إلى ذلك، أبرمت شركة تكرير النفط الأوزبكية سانيج صفقة لمعالجة أول دفعة من الخام الأفغاني في مصفاة فرغانة التي تبلغ طاقتها 2 مليون طن متري سنويًا (40 ألف برميل يوميًا)، وبموجب الصفقة، سيتم تسليم الخام من محطة هيراتان الأفغانية عبر نهر أمو داريا إلى أوزبكستان باستخدام عربات السكك الحديدية التي توفرها سانيج. وقال المصدر إن الشحنات الأولى تم إرسالها بالفعل. وقال إن المفاوضات شملت حصول أوزبكستان على 100 ألف طن متري من الخام، على الرغم من أن الحجم النهائي المتفق عليه غير واضح.

وتحاول حكومة طالبان في أفغانستان إعادة تنشيط الإنتاج في المنبع وسط نقص مزمن في الوقود. وقال المصدر إن المفاوضات بشأن معالجة أوزبكستان للخام المنتج في شمال أفغانستان جارية منذ عدة أشهر. وقال إن محتوى الكبريت المرتفع نسبيًا في الخام كان أحد التحديات التي تمت مناقشتها.

وكانت أفغانستان تنتج منذ فترة طويلة كميات صغيرة من النفط في حوض أمو داريا في شمال البلاد، ولكن قدرتها على معالجة الخام كانت ضئيلة، وظلت تعتمد بشكل كبير على الوقود من جيران مثل تركمانستان وإيران ومؤخرا قرغيزستان - حيث تقول وكالة الإحصاء التابعة لها إن الأخيرة زودت أفغانستان بنحو 5 ملايين لتر في النصف الأول من عام 2024.

كما تزود روسيا أفغانستان بمنتجات نفطية، حيث تتطلع الشركات الروسية إلى زيادة الإمدادات في محاولة للتعويض عن العقوبات الأوروبية، وفقًا لوسائل الإعلام الروسية. وتعاني أفغانستان من أزمة طاقة طويلة الأمد، ومن المرجح أن تتفاقم بسبب مشاكل إمدادات الوقود الأخيرة في إيران، وفقًا لسعيد هاشمي، المحلل الإيراني في شركة أرفين إنرجي.

وقال هاشمي: "كل يوم، يتم تهريب عشرات الملايين من اللترات إلى الخارج من حدود إيران بدعم حكومي"، مقدرًا أن مولدات الديزل تلبي حوالي ثلث إمدادات الكهرباء في العاصمة كابول، مع وجود وضع مماثل في ثاني أكبر مدينة، قندهار. وفي عام 2011، عقدت وزارة المناجم الأفغانية مناقصة لثلاثة كتل شمالية تقدر احتياطياتها بأكثر من 80 مليون برميل، حيث مُنحت شركة البترول الوطنية الصينية عقدًا للإنتاج في حقلي بازار كامي وأك داريا، وكلاهما اكتُشِفا في السبعينيات، وفقًا لسجلات كومو ديتي إنسايتس.

وتحاول طالبان إعادة بدء الإنتاج منذ ربيع عام 2022 على الأقل، وفقًا لتقارير صحفية. في عام 2023، وقعت شركة آسيا الوسطى للبترول والغاز الصينية، أوكابيك - ومقرها في منطقة شينجيانغ غرب الصين - عقدًا رئيسيًا لاستخراج النفط مع سلطات طالبان في أفغانستان، وتعهدت باستثمار 540 مليون دولار في إنتاج النفط الخام بحلول عام 2026.وقال مصدر في الصناعة إن مصفاة فرغانة هي الوحيدة في أوزبكستان التي

تتمتع بالقدرة الفنية على معالجة الخام الأفغاني، موضحًا أن المنشأة التي تعود إلى الحقبة السوفيتية صُممت لمجموعة متنوعة من الخامات.

وفي وقت سابق، توصلت مجموعة من الشركات من منطقة تتارستان الروسية إلى اتفاق أولي لمعالجة الخام الأفغاني، وفقًا لما كشفه رستم خبيبولين، رئيس الوفد التجاري الروسي في كابول، في يوليو 2023. وأضاف خبيبولين أن بعض المصافي الروسية مهتمة بتصدير المنتجات البترولية إلى أفغانستان، مما قد يخفف من مشاكل إمدادات الوقود المزمنة في البلاد. ومع ذلك، يواجه عدد من البلدان الواقعة على الحدود الشمالية لأفغانستان أيضًا نقصًا في إمدادات الوقود.

وفي صعيد متصل، يواجه العراق أزمة ميزانية في عام 2025 بسبب انخفاض أسعار النفط، المصدر الساحق لإيرادات الحكومة، حسبما قال مظهر صالح، مستشار اقتصادي كبير لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني. وقال "لا نتوقع مشاكل كبيرة في عام 2024 لكننا بحاجة إلى انضباط مالي أكثر صرامة لعام 2025". ويعتمد العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، بشكل كبير على عائدات النفط. يشكل قطاع الهيدروكربونات الغالبية العظمى من عائدات التصدير ونحو 90٪ من عائدات الدولة.

هذا الاعتماد الضخم على النفط يجعل العراق عرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار الخام العالمية. ومع ذلك، زاد العراق ميزانيته في عام 2024 حتى بعد الإنفاق القياسي في عام 2023، عندما تم توظيف أكثر من نصف مليون موظف إضافي في القطاع العام المتضخم بالفعل، وبدء عملية تجديد البنية التحتية كثيفة رأس المال على مستوى البلاد.

وقال صالح إن ميزانية 2024 ارتفعت إلى 211 تريليون دينار (161 مليار دولار) من 199 تريليون دينار (153 مليار دولار) في عام 2023، مع الحفاظ على عجز متوقع يبلغ 64 تريليون دينار. وتفترض الميزانية سعر نفط 70 دولارًا للبرميل في عام 2024، أي أقل بنحو 6 دولارات من متوسط السعر المحتمل هذا العام.

أرامكو تعلن مبادرات جديدة لتطوير الحلول الرقمية والاستفادة من التقنيات الناشئة

الاقتصادية

أعلنت أرامكو السعودية المتخصصة في مجال الطاقة والكيميائيات، اليوم، مبادرات جديدة تهدف إلى دفع تطوير وتطبيق الحلول الرقمية المتقدمة في جميع أعمالها، وذلك خلال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي التي بدأت أعمالها اليوم في الرياض.

وقال النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في أرامكو السعودية، أحمد الخويطر في بيان صادر عن الشركة اليوم: "من المتوقع ألا تعمل التقنيات الرقمية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي وإنترنت الأشياء للقطاع الصناعي على تغيير طريقة عملنا فحسب، بل أيضًا بيئة أعمالنا التجارية".

وأضاف "تُعد أرامكو رائدة في استخدام هذه التقنيات في نطاق صناعي يُسهم بإضافة قيمة كبيرة لمختلف أعمالنا. ولا شك في أن تاريخنا بمجال الابتكار يلهمنا لمواصلة الاستفادة من التقنيات الناشئة والمساعدة في تحقيق طموحات السعودية لتصبح رائدة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي".

وخلال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وقّعت أرامكو السعودية مذكرة تفاهم مع شركتي "سيريبراس سيستمز" و"فيوريوسا إي آي" لاستكشاف التعاون في مجالات الحوسبة الفائقة والذكاء الاصطناعي.

وتركز مذكرة تفاهم أخرى تم توقيعها مع شركة "ريبليونز" على الاستخدام المحتمل لشرائح وحدة المعالجة العصبية في مراكز بيانات أرامكو السعودية، وذلك بهدف تعزيز البنية التحتية الرقمية، ودفع ابتكارات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

كما وقّعت أرامكو مذكرة تفاهم مع شركة "سامبانوفا سيستمز" لاستكشاف طرق تسريع قدرات الذكاء الاصطناعي والابتكار ونظم الاعتماد على مستوى السعودية.

وأعلنت أرامكو أيضًا استخدام حاسوب الذكاء الاصطناعي العملاق الذي يُعد أحد الأنظمة الأولى من نوعها في المنطقة.

وتم تصميم هذا الحاسوب باستخدام بعض وحدات المعالجة الرسومية (GPUs) الأكثر قوة من شركة "إنفيديا" وذلك لتسريع مهام الحوسبة المعقدة، مثل تحليل خطط الحفر، والبيانات الجيولوجية من أجل التوصية بخيارات خفض كثافة الكربون بالنسبة لمواقع الآبار.

إضافة إلى ذلك، أطلقت أرامكو تعاونًا مع شركة "كوالكوم لتقنيات الاتصال" للاستخدام الأولي لأحدث حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي في القطاع الصناعي التي تهدف إلى تعزيز مراقبة مرافق أرامكو السعودية، وأنشطة الصيانة الوقائية، واستخدام الطائرات بدون طيار ذاتية القيادة.

تشكّل المبادرات الجديدة التي أُعلن عنها خلال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي جزءًا من إستراتيجية أرامكو السعودية لتبنّي الحلول الرقمية المتطورة على نطاق واسع في جميع أعمالها، يأتي ذلك انطلاقًا من تدشينها للمختبر السعودي للابتكار المتسارع (سيل)، وهو منظومة وطنية لتحويل الأفكار المتطورة إلى منتجات رقمية بالكامل، ومنصة الممر العالمي للذكاء الاصطناعي.

وأسفر هذا النهج حتى الآن عن إنشاء أرامكو السعودية لأول نموذج لغوي كبير يخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي.

كما أطلقت الشركة برنامج (Eye on AI) الذي يهدف إلى إرساء حوكمة وأنظمة قوية للأمن السيبراني في مجال الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تزويد المستخدمين بالمهارات اللازمة للأمن السيبراني في ظل مشهد سريع التطور.

الاقتصادية

الأسواق تترقب الليلة أول مناظرة بين ترمب وهاريس وتداعياتها على أسعار النفط

أسامة سليمان من فيينا

تترقب الأسواق العالمية الليلة أول مناظرة بين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب ونائبه الرئيس كامالا هاريس في سباقهما إلى البيت الأبيض ترمب وهاريس، وتداعياتها على أسعار النفط.

وقال لـ"الاقتصادية" روبين نوبل مدير شركة "أوكسيرا" الدولية للاستشارات: إنه سيكون الحدث الرئيس بعد إغلاق الأسواق الأمريكية اليوم، وسيكون لنتائج هذه المناظرة تأثيرات على سعر الدولار وعلى أسواق الطاقة أيضا.

وخفضت صناديق التحوط رهاناتها الصعودية على النفط إلى أدنى مستوى منذ 2011، وذلك بفعل ارتفاع إمدادات النفط العالمية والطلب الأضعف من المتوقع، والمخاوف بشأن اقتصادات الصين والولايات المتحدة.

وتعد المناظرة التي ستجمع ترمب وهاريس الساعة الواحدة بتوقيت غرينتش، الحدث الأبرز خلال الشهرين المتبقيين من الحملة الانتخابية، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الخامس من نوفمبر المقبل.

وأفاد تقرير "إف إكس ستريت" الدولي بأن العاصفة الاستوائية فرانسين، التي تتحرك نحو خليج المكسيك، تكتسب قوة وتقوم شركات التنقيب عن النفط في المنطقة بإجلاء أطقمها ووقف إنتاج النفط الخام البحري.

من جانبه، قال لـ"الاقتصادية"سيفين شيميل مدير شركة "في جي اندستري" الألمانية: إن ارتفاع إمدادات النفط العالمية والطلب الأضعف، من المتوقع أن يجعل المتداولين يميلون إلى الانخفاض بشكل متزايد بشأن أسعار النفط.

أشار إلى قيام صناديق التحوط بتسريع عمليات بيع العقود الآجلة للنفط، كما خفض مديرو المحافظ صافي مراكزهم الطويلة إلى أدنى مستوى منذ أن بدأت البورصات في تجميع بيانات البحث 2011 .

المناظرة المرتقبة اليوم تمثل اختبارا لهاريس على وجه الخصوص. وقد حلت هاريس 59 عاما، محل الرئيس الأمريكي جو بايدن كمرشحة رئاسية عن الحزب الديمقراطي منذ بضعة أسابيع.

أما ماركوس كروج كبير محللي شركة "أيه كنترول" لأبحاث النفط والغاز، فقال لـ"الاقتصادية": إن أسعار النفط الخام قرب أدنى مستوى لهذا العام، مع عدم قدرتها على الارتداد بشكل ملحوظ في بداية تعاملات الأسبوع، لكنها تبحث عن أي مؤشرات داعمة للصعود مرة أخرى.

برنـت دون 70 دولارا للبرميـل لأول مـرة منـذ ديسمبر 2021 .. ماذا يجري في أسواق النفط؟

الاقتصادية

هبطت العقود الآجلة لخام برنت إلى أقل من 70 دولارا للبرميل اليوم الثلاثاء لأول مرة منذ ديسمبر 2021، بعد أن عدلت أوبك+ توقعاتها للطلب بالخفض لهذا العام وللعام المقبل.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 2.65 دولار بنسبة 3.69 % إلى 69.19 دولار للبرميل، كما خسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.96 دولار بما يعادل 4.31 % إلى 65.75 دولار للبرميل.

معلوم أن منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" أوضحت في تقريرها الشهري اليوم، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.03 مليون برميل يوميا في 2024 انخفاضا من نمو قدره 2.11 مليون برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي.

ولم تغير "أوبك" حتى الشهر الماضي توقعاتها التي أصدرتها لأول مرة في يوليو 2023.

وخفضت المنظمة تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2025 إلى 1.74 مليون برميل يوميا من 1.78 مليون، وهبطت الأسعار بفعل مؤشرات ضعف الطلب العالمي وتوقعات وجود فائض في المعروض النفطي.

وأظهرت بيانات صينية تسارع التضخم الاستهلاكي في البلاد خلال أغسطس إلى أسرع وتيرة في نصف عام لكن الطلب المحلي ظل هشا، كما تفاقم انكماش أسعار المنتجين، بينما نمت الصادرات الصينية بأسرع وتيرة لها في نحو عام ونصف العام في أغسطس، لكن الواردات جاءت مخيبة للآمال في ظل ضعف الطلب المحلي.

على صعيد متصل، قال المركز الوطني للأعاصير في الولايات المتحدة إن العاصفة المدارية فرانسين تتحرك بسرعة فوق خليج المكسيك وفي مسارها للتحول إلى إعصار اليوم الثلاثاء.

وأخلت شركات إكسون موبيل وشل وشيفرون المنصات البحرية وأوقفت بعض عمليات النفط والغاز في منشآت في خليج المكسيك، كما علقت إكسون موبيل الإنتاج في منصتها البحرية في هوفر التي تبعد نحو 241 كيلومترا إلى الشرق من كوربوس كريستي في ولاية تكساس.

النفط يتراجع إلى 72.80 دولار للبرميل وسط ضعف الطلب واضطراب الإمدادات

الاقتصادية

هبطت العقود الآجلة لخام برنت 4 سنتات أو 0.06 % إلى 72.80 دولارا للبرميل بحلول الساعة (03:34) بتوقيت غرينتش اليوم الثلاثاء، إذ عوض تأثير ضعف الطلب الصيني تأثير اضطراب الإمدادات بسبب العاصفة المدارية فرنسين بينما واصلت مخاطر فائض المعروض العالمي الضغط على السوق.

كما خسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 10 سنتات أو 0.15 % إلى 68.60 دولار للبرميل، وارتفع كلا الخامين القياسيين بنحو 1 % عند التسوية أمس.

أمر خفر السواحل الأمريكي بإغلاق جميع العمليات في براونزفيل والموانئ الصغيرة الأخرى في تكساس مساء أمس مع اقتراب العاصفة المدارية فرنسين عبر الخليج. فيما ظل ميناء كوربوس كريستي مفتوحا لكن مع فرض بعض القيود. ومن المتوقع أن تشتد العاصفة المدارية بشكل كبير خلال اليومين المقبلين مع توقعات بتحولها إلى إعصار، وفقا للمركز الوطني للأعاصير.

قررت إكسون موبيل تعليق الإنتاج في منصتها البحرية في هوفر، كما علقت شركة شل عمليات الحفر في منصتين. وبدأت شركة شيفرون أيضا في إغلاق عمليات إنتاج النفط والغاز في 2 من المنصات البحرية التابعة لها.

وقال محللون في بنك إيه.إن.زد في مذكرة نقلا عن بيانات من المركز الوطني للإعصار إن إنتاج ما لا يقل عن 125 ألف برميل يوميا من الطاقة النفطية معرض لأن يتعطل. ومع ذلك، فإن مؤشرات ضعف الطلب العالمي وتوقعات استمرار فائض المعروض النفطي الحالي أثرت في السوق. أظهرت بيانات صينية أمس أن التضخم الاستهلاكي في البلاد تسارع في أغسطس إلى أسرع وتيرة في نصف عام لكن الطلب المحلي ظل هشا، كما تفاقم انكماش أسعار المنتجين.

من ناحية أخرى، تتوقع شركتا جونفور وترافيجورا للتجارة العالمية في السلع الأساسية أن تراوح أسعار النفط بين 60 و70 دولارا للبرميل في ظل ضعف الطلب الصيني وفائض المعروض العالمي المستمر، وفقا لما قاله مسؤولون تنفيذيون في المؤتمر السنوي للنفط في منطقة آسيا والمحيط الهادي (أبيك) أمس. وقال المتحدثون في المؤتمر إن تحول الصين نحو الوقود منخفض الكربون وتباطؤ الاقتصاد يؤثران سلبا في نمو الطلب على النفط في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

قال دان ستروبفن رئيس أبحاث النفط في جولدمان ساكس إن نمو الطلب السنوي في الصين تباطأ من نحو 500 - 600 ألف برميل يوميا في السنوات الخمس التي سبقت جائحة كوفيد19- إلى 200 ألف برميل يوميا الآن. تترقب الأسواق اليوم الثلاثاء التقرير الشهري الصادر عن منظمة (أوبك). ومن المقرر أيضا أن تنشر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها قصيرة الأجل للطاقة والتي تتضمن تكهنات حول السوق العالمية وإنتاج الخام الأمريكي.

باحث: الطلب على المنتجات النفطية في الصين بلغ ذروته في 2023

الاقتصادية

قال باحث صيني في مجال النفط اليوم الثلاثاء إن الطلب على المنتجات النفطية في الصين -التي قادت استهلاك الخام عالميا لفترة طويلة- بلغ ذروته في 2023 ومن المتوقع انخفاضه 1.1 % سنويا في الفترة بين 2023 إلى 2025، مع تسارع التراجع في السنوات اللاحقة.

أضاف الباحث الذي طلب عدم الكشف عن هويته أن الطلب على المنتجات النفطية في الصين من المتوقع أن يتباطأ 2.7 % سنويا من 2025 إلى 2030، و3.2 % سنويا من 2030 إلى 2035.

أوضح الباحث أن طاقة تكرير النفط الخام في البلاد من المتوقع أن تبلغ 19.3 مليون برميل يوميا في 2025، وأن ترتفع قليلا إلى 19.6 مليون برميل يوميا بحلول 2030.

يذكر أن استهلاك النفط وأسعاره عالميا قد تأثر بسبب تراجع الطلب الصيني على الخام بالتزامن مع الاعتماد المتزايد على السيارات الكهربائية، فضلا عن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد في أعقاب جائحة فيروس كورونا.

أوبك تخفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 و 2025

الاقتصادية

خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اليوم توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 تماشيا مع البيانات التي تلقتها منذ بداية العام، كما قلصت توقعاتها للعام المقبل في ثاني تعديل بالخفض من المجموعة.

وقالت المنظمة في تقريرها الشهري: إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.03 مليون برميل يوميا في 2024 انخفاضا من نمو قدره 2.11 مليون برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي.

وهناك انقسام أكبر من المعتاد بين الجهات المُصدرة لتوقعات النفط بشأن قوة نمو الطلب على الخام في 2024. ويرجع ذلك جزئيا إلى الخلافات حول الصين ووتيرة انتقال العالم إلى وقود نظيف.

ولا تزال توقعات أوبك هي الأعلى بين تقديرات قطاع النفط رغم الخفض.

وقالت أوبك في التقرير "بالنظر إلى المستقبل: من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في الصين مدعوما على نحو جيد".

وأضافت "ومع ذلك، من المرجح أن تؤثر الرياح المعاكسة في قطاع العقارات والانتشار المتزايد للشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي والمركبات الكهربائية على الطلب على الديزل والبنزين في المستقبل".

وخفضت أوبك أيضا تقديراتها لنمو الطلب العالمي في 2025 إلى 1.74 مليون برميل يوميا من 1.78 مليون برميل يوميا.

وأظهر التقرير أن إنتاج دول المنظمة انخفض بنحو 200 ألف برميل يوميا في أغسطس مقارنة بشهر يوليو، وذلك إثر تراجع الإنتاج في ليبيا، كما بيّن انخفاض إنتاج العراق بنحو 50 ألف برميل يوميا كجزء من تعويضها تخطي مستوى الإنتاج المقرر لها في الأشهر السابقة.

الشرق الأوسط

رئيس الوزراء البريطاني يتجنب تمرداً من حزبه بشأن تخفيضات في مدفوعات الوقود الشتوية

تجنب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر تمرداً كبيراً في حزبه، الثلاثاء، بشأن خطط لخفض 1.5 مليار جنيه إسترليني (1.96 مليار دولار) من مدفوعات الوقود الشتوي لكبار السن بعد أن امتنع المشرّعون غير السعداء عن التصويت بدلاً من التصويت ضد الحكومة.

وكان التصويت اختباراً مهماً لسلطة ستارمر بعد شهرين فقط من فوزه الساحق في الانتخابات، وخططه للمضي قدماً في بعض تخفيضات الإنفاق الحكومي، والتي يقول إنها حيوية لتحسين المالية العامة لبريطانيا. في النهاية، صوّت واحد فقط من بين 404 من نواب حزب «العمال» ضد الخطة، ولم يصوّت 53 في مجلس العموم.

وكان بعض المشرعين قلقين من أنهم إذا لم يدعموا السياسة، فقد يواجهون إجراءات تأديبية بعد أن علّق حزب «العمال» عمل سبعة مشرّعين لتصويتهم ضد الحكومة في يوليو (تموز).

وقالت ليز كيندال، وزيرة العمل والمعاشات التقاعدية، للبرلمان: «يجب أن نصلح أسس اقتصادنا. عندما تكون الأموال شحيحة، يجب أن تكون أولويتنا توجيه الموارد إلى أولئك الذين هم في أمسّ الحاجة إليها». وعلى الرغم من الدعوات لإعادة التفكير أو التخفيف من تأثير سياسة إلغاء المدفوعات لنحو 10 ملايين متقاعد لا يتلقون إعانات الرعاية الاجتماعية الحكومية، رفض ستارمر التراجع قائلاً إن التحكم في الإنفاق ضروري لخلق الظروف للاستثمار والنمو الاقتصادي في المستقبل.

انتخب ستارمر في الرابع من يوليو على وعد بإعادة بناء بريطانيا، وأثار احتمال زيادة الضرائب على الأثرياء والمزيد من التخفيضات في الإنفاق في موازنة الشهر المقبل لمحاولة إصلاح مجموعة من المشاكل التي ألقى باللوم فيها على 14 عاماً من سوء الحكم المحافظ.

وفي خطاب ألقاه أمام مؤتمر النقابات العمالية في وقت سابق، الثلاثاء، لم يعتذر ستارمر، قائلاً إن أولويته هي الاستقرار الاقتصادي. واتهم الحكومة المحافِظة الأخيرة بترك حفرة مالية سوداء بقيمة 22 مليار جنيه إسترليني (29 مليار دولار)، مما أجبره على اتخاذ قرارات صعبة. ويطعن المحافظون، الذين هم الآن في المعارضة، في هذه التهمة.

وتلقى ستارمر استجابة دافئة، وإن كانت صامتة، لخطابه من قادة النقابات، الذين انتقدوا علناً خططه لتقييد مدفوعات الوقود.

يقول وزراء الحكومة إن توفير مدفوعات الوقود لجميع المتقاعدين مضيعة؛ لأن هذه المدفوعات تلقاها أناس أثرياء لم يحتاجوا إلى المساعدة. لكن السياسة ستخفض المدفوعات بقيمة تصل إلى 300 جنيه إسترليني (390 دولاراً) سنوياً لبعض المتقاعدين من ذوي الدخل المنخفض، الذين لا يحق

لهم الحصول على مزايا حكومية.

وطلب ميل ستراید، رئیس العمل والمعاشات التقاعدیة في حزب «المحافظین»، من الساسة العمالیین خلال مناقشة في البرلمان «النظر إلى ضمائرهم»، والتصویت لوقف التخفیض الذي قال إنه سیؤدي إلى صعوبات لملایین المسنین. ورفض ستارمر أن یقول ما الإجراء الذي سیتم اتخاذه ضد النائب العمالي الذي صوّت ضد الحكومة. وفي یولیو، اتخذ ستارمر موقفاً متشدداً ضد المتمردین في الحزب الذین صوتوا ضد الحكومة لتعدیل لإلغاء الحد الأقصى لإعانة الطفلین، وتعلیق عضویة أعضاء حزب «العمال» السبعة في الحزب البرلماني لمدة ستة أشهر.

أوروبا تعتزم خفض بعضٍ من تعريفات السيارات الكهربائية الصينية

الشرق الأوسط

قال مصدر مطلع على الأمر، الثلاثاء، إن الاتحاد الأوروبي سيخفض التعريفات النهائية المقترحة على «تسلا»، كما سيخفض قليلاً المعدلات للسيارات الكهربائية الأخرى من الصين، بعد الوضع في الحسبان الطلبات المقدمة من الشركات.

وقال المصدر إن معدل التعريفة المقترح لشركة «تسلا» سينخفض إلى 7.8 في المائة من 9 في المائة. وبالنسبة لشركة «بي واي دي» لم يكن هناك تغيير في تعريفتها البالغة 17 في المائة. وبالنسبة لشركة «جيلي» فإن المعدل الجديد سيكون 18.8 من 19.3 في المائة سابقاً. وقال المصدر إن معدل الذروة البالغ 35.3 في المائة سينطبق على شركة «سايك» وغيرها من الشركات التي لا تتعاون مع تحقيق الاتحاد الأوروبي.

وتضاف هذه التعريفات إلى الرسوم الجمركية القياسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على استيراد السيارات والتي تبلغ 10 في المائة.

وامتنعت المفوضية الأوروبية التي تجري تحقيقاً لمكافحة الدعم على السيارات الكهربائية المصنعة في الصين عن التعليق. ولم ترد «تسلا» على الفور على طلب من «رويترز» للتعليق.

وفي الشهر الماضي، حدد الاتحاد الأوروبي اقتراحه الأولي للرسوم النهائية، حيث حدد معدلاً منفصلاً بنسبة 9 في المائة لسيارات «تسلا» الكهربائية، وهو تخفيض حاد للرسوم الأعلى التي ستطبق على جميع الشركات المتعاونة - والتي تم تحديدها الآن عند 20.7 في المائة.

ومن المقرر أن تنطبق هذه التعريفة على بعض المنتجين الصينيين مثل «شيري» و«غريت وول موتورز كو» و«نيو»، وعدد من المشاريع المشتركة بين الشركات الصينية وشركات صناعة السيارات في الاتحاد الأوروبي.

وتم منح الصين والشركات المتضررة 10 أيام لتقديم تعليقاتها، وقد أخذت المفوضية هذه في الاعتبار لتحديد معدلات التعريفة المنقحة. وستخضع الرسوم النهائية المقترحة للتصويت من قبل دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين. وسيتم تنفيذها ما لم تصوت أغلبية مؤهلة من 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي تمثل 65 في المائة من سكان الاتحاد الأوروبي ضدها... وتعدّ تلك عقبة كبيرة نادراً ما يتم الوصول إليها، على الرغم من أن هذا ملف مشحون سياسياً.

ورغم هذا التوجه الأوروبي الكبير، فإن الأفراد والشركات والمؤسسات غير الحكومية تبدو غير راضية. وفي أحدث مثال على ذلك، يعرض ما يقرب من 900 مورد سيارات صيني وحفنة من مصنعي السيارات الكهربائية منتجاتهم في معرض تجاري في فرانكفورت، حيث يتحدى قطاع السيارات في البلاد الحواجز التجارية الوشيكة، في سبيل توسيع بصمته العالمية ومقاومة تآكل الربحية في الداخل.

وكان من المقرر أن تعرض شركات صناعة السيارات الصينية بما في ذلك «بي واي دي» و«جيلي» و«جاك» سياراتها في

المعرض، المسمى «أوتوميكانيكا»، كميزة إضافية للحدث الذي يركز عادة على الموردين.

ويستثمر قطاع السيارات في البلاد بكثافة في التوسع الخارجي حتى مع قيام أوروبا وأميركا الشمالية بإقامة حواجز تجارية لوقف تدفق السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين، والتي يقولون إنها تستفيد من إعانات غير عادلة.

وتم إنشاء ما يسمى «معرض السيارات الكهربائية»، الذي يفتتح الثلاثاء، بالشراكة مع مجلس الصين لتعزيز التجارة الدولية، وهي ميزة إضافية للحدث الذي يركز عادة على الموردين.

وقال أولاف موسهوف، مدير معرض «أوتوميكانيكا»، في مؤتمر صحافي: «نريد أن تكتسب المركبات الكهربائية التي تصنعها شركات صناعة السيارات الصينية والتي لا تزال مجهولة إلى حد ما الثقة في الصناعة».

وفقاً لتحليل «موديز»، ارتفعت حصة قطاع السيارات الصيني من إجمالي الاستثمارات الخارجية للصين من 16 في المائة في عام 2018، إلى 22 في المائة في عام 2023، كما وصلت صادرات السيارات إلى مستويات قياسية هذا العام.

ويسلّط المعرض الكبير للموردين الصينيين - ما يقرب من ضعف عدد الموردين الألمان الحاضرين - الضوء على دورهم المتنامي في سلسلة التوريد العالمية، حيث تخطط شركات صناعة السيارات الصينية بشكل متزايد للإنتاج المحلي في أوروبا وأماكن أخرى للالتفاف على التعريفات التجارية التي تحدّ من الواردات.

وحذَّرت دراسة أجرتها شركة «بي دبليو سي» هذا الشهر من أن تضاؤل توافر الأسهم يجعل من الصعب على الموردين في ألمانيا الاستثمار في التقنيات المبتكرة، بسبب التركيز على كفاءة التكلفة. وقالت الدراسة إن الشركات الصينية - غالباً بدعم من الدولة - كانت أكثر ميلاً إلى الإنفاق على تحسين البطاريات والبرمجيات، وفازت بحصة سوقية من الشركات الألمانية واليابانية.

ومع ذلك، قال فرانك شليهوبر من رابطة الموزّدين الأوروبيين إن حجم ونطاق معرض أوتوميكانيكا فرانكفورت - بمشاركة 4200 شركة من أكثر من 170 دولة - أظهر أن أوروبا لا تزال تشكل محوراً لتعزيز الابتكار في هذا القطاع. وقال: «فرانكفورت لا تزال مركز الثقل».

«مورغـان سـتانلي»: النفـط إلى 75 دولاراً للبر ميـل

عكاظ

خفض بنـك مورغـان سـتانلي توقعاتـه لأسـعار خـام برنـت للمرة الثانية في غضون أسابيع قليلة، وسط تزايد التحديات المرتبطة بضعف الطلب الصيني ووفرة المعروض.

ووفقا لتقديرات البنك، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 75 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من العام الحالي، مقارنة بتوقع سابق قدره 80 دولاراً بين شهري أكتوبر وديسمبر، الذي تم تخفيضه الشهر الماضي من 85 دولاراً، كما تم تعديل توقعات العام القادم بشكل طفيف نحو الانخفاض.

وفي سياق متصل، توقع «سيتي غروب» أخيرا، أن تصل الأسعار إلى متوسط 60 دولاراً للبرميل في عام 2025، ما لم تقم «أوبك+» بتخفيض أكبر للإنتاج.

سيناريو النفط المقبل وخيارات "أوبك+" في 2024

اندبندنت

غالب درويش

ملخص
يتوقع بصورة واسعة أن تكون أسعار النفط في عام 2030 أقل من 100 دولار للبرميل

في وقت تواجه فيه دول تحالف "أوبك+" اختبار ثقة جديداً حول قدرتها في السيطرة على مخاوف أسواق النفط، أكد محللون نفطيون أن قرارات التحالف النفطي الذي يضم 23 دولة، ستساعد أسعار الخام على استعادة الاتجاه الصاعد في الأسابيع المقبلة، موضحين أن الظروف الحالية في الأسواق ومخاوف التباطؤ الاقتصادي تأثيرها أقوى من القرار الأخير للتحالف بإرجاء زيادة الإنتاج التي كانت متوقعة الشهر المقبلة.

في السياق ذاته، قال مدير عام تسويق النفط والغاز بوزارة الطاقة والمعادن بسلطنة عمان سابقاً علي الريامي، إن "أوبك+" تؤمن أن الأسعار ستتحسن لاحقاً، لكن ذلك يحتاج إلى الوقت لأن ظروف السوق حالياً لا تسمح بالتحسن، إلا أن لديهم قناعة أن هذه التخفيضات ستساعد الأسعار على الارتفاع في الأوقات المقبلة.

وأضاف الريامي، أنه كان من المأمول أن ترتفع الأسعار بعد قرار "أوبك+" بتأجيل زيادات الإنتاج المرتقبة في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، إلا أن السوق في حاجة إلى بعض الوقت لاستيعاب هذا القرار، موضحاً أن هناك عوامل عدة أخرى أثرت في السوق لذلك لم ترتفع الأسعار فور الإعلان عن القرار.

وتابع، "لا أستطيع أن أقول إن أجواء السوق سلبية بالنسبة لأسعار النفط، لكن الظروف لا تزال أقوى من قرار التحالف، لذا فإن ارتفاع الخام في الوقت الراهن قد يكون صعباً خلال الأسابيع المقبلة".

وأفاد الريامي، بأن السوق تترقب الانتخابات الأميركية في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ومن المتعارف عليه أن الانتخابات في أميركا تلعب دوراً في أسعار الطاقة، إذ يهتم كل المتنافسين بأن تكون أسعار البنزين في متناول المستهلك الأميركي، لذا يسعون في التأثير في خفض الأسعار لكسب تأييد انتخابي.

وكشف الريامي، عن أن هناك سبباً آخر هو أخطار نمو الطلب النفطي في الصين، أما السبب الثالث لانخفاض الأسعار، فيتمثل في عدم التزام أعضاء من مجموعة "أوبك+" حول حصص خفض الإنتاج مثل العراق وكازاخستان.

وحول بدائل الطاقة التي تؤثر في الطلب النفطي، أشار إلى أنها برزت في استخدام السيارات الكهربائية خصوصاً في الصين وسط زيادة ملحوظة في مبيعاتها.

انحسار مشاعر التفاؤل

بحسب وكالة "بلومبيرغ" الأميركية، تنحسر مشاعر التفاؤل

لـدى صناديـق التحـوط تجـاه النفـط الخـام لمسـتويات هـي الأقـل خـلال مـا يفـوق 13 عامـاً مـن البيانـات المسـجلة مـع احتمـال زيـادة المعـروض وهبـوط الطلـب.

إلى ذلـك، قلصـت شركات إدارة الـثروات مراكزهـا الشرائيـة مجتمعة على خامي "برنت" وغرب تكساس الوسيط بنحو 100 ألـف عقـد ليصـل إجمـالي صـافي المراكـز الاسـتثمارية الشرائيـة الطويلـة إلى 139 ألفـاً و242 عقـداً، وفـق بيانـات بورصـة "إنتركونتيننتـال إكسشـينغ" الأوروبيـة ولجنـة تـداول السـلع الأساسـية المسـتقبلية الأميركيـة للأسـبوع المنتهـي في الثالـث مـن سـبتمبر (أيلـول) الجـاري.

وتشـكل هـذه الأرقـام، الـتي صـدرت بعـد ظهـر الجمعـة المـاضي، أدنى مراكز شرائية صافية بناء على بيانات ترجع إلى مـارس (آذار) 2011.

توجه هبوطي

ويـأتي هـذا التوجـه الهبوطـي وسـط تراجـع كبـير في الأسـعار خـلال الأيـام الأخـيرة، مدفوعـاً بالقلـق حـول الطلـب في الولايـات المتحـدة الأميركيـة والصـين، وتفاقـم عمليـات البيـع واسـعة النطـاق مـن قبـل الصناديـق الـتي تعتمـد على التـداول عـبر الخوارزميـات.

وقـرر التحالـف النفطـي الـتي تقـوده السـعودية وروسـيا، الخميـس المـاضي، تأجيـل خطـط اسـتعادة الإنتـاج مـدة شـهرين، بعدمـا دفـع تعـثر النمـو الاقتصـادي في الصـين وزيـادة الإمـدادات الأميركيـة أسـعار النفـط إلى أدنى مسـتوياتها في 14 شـهراً.

ومـن خـلال تعديـل خطـة التحالـف لزيـادة الإمـدادات، ربمـا تمكنـت دول "أوبـك+" مـن تجنـب الفائـض الـذي كانـت تتوقعـه مؤسسـات مثـل مجموعـة "ترافيغـورا" ووكالـة الطاقـة الدوليـة، وبعـد فـترة وجـيزة مـن القـرار، اسـتقر تراجـع أسـعار النفـط.

تفاقم الخسائر

وتفاقمـت خسـائر أسـعار النفـط نهايـة الأسـبوع المـاضي بعـد أن خفضـت "أرامكـو السـعودية" عـلاوة سـعر بيـع خامهـا الرئيـس لسـوقها الرئيسـة في آسـيا الشـهر المقبـل، في إشـارة أخـرى إلى القلـق في شـأن الطلـب.

وفي يونيـو (حزيـران) المـاضي، حينمـا بـدت آفـاق السـوق أكـثر إشراقـاً، وضـع تحالـف "أوبـك+" خطـة لاسـتعادة 2.2 مليـون برميـل يوميـاً تدريجـاً مـن الإنتـاج، الـذي توقـف خـلال سلسـلة مـن التخفيضـات الـتي تمـت منـذ أواخـر 2022.

وكان مـن المفـترض أن يبـدأ تنفيـذ الخطـة بزيـادة قدرهـا 180 ألـف برميـل يوميـاً في أكتوبـر المقبـل، لكـن جـرى العـدول عـن تنفيـذ الخطـة بصـورة موقتـة لاحقـاً.

وأكـد أعضـاء "أوبـك+" في أكـثر مـن مناسـبة، أنـه بإمكانهـم "تعليـق الزيـادات أو عكسـها إذا احتـاج الأمـر لذلـك".

وحـتى الأزمـة السياسـية في ليبيـا الـتي أوقفـت أكـثر مـن 50 في المئـة مـن إنتـاج البـلاد الـتي تعـد أكـبر منتـج للخـام في أفريقيـا، لم يعـط التحالـف طمأنـة كافيـة لزيـادة الإمـدادات قليـلاً.

بلا تأثير مباشر

مـن جهتـه يـرى المتخصـص في الشـؤون النفطيـة كامـل الحرمـي، أن أسـواق النفـط لم تتأثـر بصـورة مباشـرة بإرجـاء زيـادات الإنتـاج مـن تحالـف "أوبـك+"، حـتى وإن كان القـرار قـد يحمـي أسـعار

الخام فوق مستوى 70 دولاراً للبرميل، ويساعد في منع زيادة المعروض، لكن على الجانب الآخر فإن الطلب يشهد ضعفاً، خصوصاً في الصين.

وأضاف الحرمي أن الصين التي تعد محركاً رئيساً للطلب على النفط على مدى العقدين الماضيين، تظهر شهية متضائلة تجاه النفط إذ تقلصت الواردات إلى أضعف وتيرة منذ نحو عامين، مع تباطؤ النمو الاقتصادي والجهود للتحول بعيداً من الوقود الأحفوري.

وأشار كامل الحرمي إلى أن تحالف "أوبك+" نجح في تجنب حدوث فائض نفطي خلال العام الحالي عبر اتخاذ قرار أخيراً بتقييد الإنتاج لفترة أطول قليلاً، لكن الإجراء الموقت لن يوقف وفرة المعروض التي تنتظر الأسواق في العام المقبل.

العوامل الاقتصادية تلعب دوراً أكبر

من جهته قال محلل أسواق النفط العالمية أحمد حسن كرم، إنه بعد القرارات الأخيرة لمنظمة "أوبك" والأعضاء خارجها لم تؤثر إيجاباً على أسعار النفط، فلا تزال الأسعار غير مستقرة وتراوح حالياً ما بين 70 و80 دولاراً، إذ أصبحت العوامل الاقتصادية العالمية تلعب دوراً كبيراً على أسعار النفط، فمع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية، خصوصاً للدول الصناعية انخفضت معها أسعار النفط وهو ما يعني ثبات الطلب على النفط أو حتى ممكن انخفاضه، ومن جانب آخر نرى العوامل السياسية وتوتراتها بين الدول لم تعد مؤثراً كبيراً على أسعار النفط كون الدول المنتجة الكبرى قادرة على تغطية أي نقص تحتاج إليه الأسواق النفطية.

وأضاف كرم، "ما يراه المراقبون الآن هو ما يمكن عمله من قبل أوبك+ لدعم أسعار النفط والاتفاق الكلي واتخاذ قرار حازم بخفض الإنتاج النفطي حتى ترفع أسعار النفط لمستويات يرغبها الدول الأعضاء".

وتابع كرم، "على أي حال حتى ومع الأسعار الحالية للنفط لا نرى أي تخوف عليه أو زعزعة له من مصادر الطاقة الأخرى سواء البديلة أو النظيفة، فالبترول مصدر للطاقة ولمواد استهلاكية أخرى كثيرة. ولا يزال مهيمناً في وقتنا الحالي وربما مستقبلاً".

الأوضاع الجيوسياسية

من جهته قال المحلل النفطي الكويتي خالد بودي، إن تراجع أسعار النفط أخيراً غير مرتبط بمستوى العرض والطلب، إذ إن الزيادة في الطلب مستمرة بواقع مليون برميل يومياً تقريباً خلال عام 2024 مع زيادة شبه متساوية في العرض مما يعني توازناً بين العرض والطلب ومحدودية الفائض في أسواق النفط، وإنما مرتبط بالأوضاع الجيوسياسية المضطربة في عدد من مناطق العالم.

وأضاف بودي، أن هذه الاضطرابات تؤدي إلى قلق المضاربين في أسواق النفط وتراجع نشاط المضاربة مما يضغط على أسعار النفط ويؤدي إلى تراجعها، موضحاً أن عمليات المضاربات النفطية تعد عاملاً مؤثراً على أسعار النفط ومسؤولة تقريباً عن 30-40 في المئة من حجم الارتفاع أو التراجع في أسعار النفط.

وتابع بودي، "أن الطلب على النفط في ازدياد ومتعادل تقريباً مع العرض، لكن أجواء الاستثمار في صفقات النفط سلبية مما أدى إلى تراجع الأسعار"، مضيفاً، "ليس لدينا تراجع في الطلب على النفط، ولكن هناك ضبابية في الأوضاع السياسية مما ينعكس على أسعار النفط، لذلك فإن انتعاش أسعار النفط

مجدداً مرتبط بانتهاء أو تراجع الصراعات القائمة وتحسن الاستقرار السياسي في العالم".

"مورغان ستانلي" يخفض توقعات النفط

من جانبها، خفض "مورغان ستانلي" توقعاته لأسعار خام "برنت" للمرة الثانية خلال أسابيع، مع تزايد التحديات المتعلقة بالطلب بينما تظل الإمدادات وفيرة.

وسيبلغ متوسط أسعار خام "برنت" 75 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من العام الحالي، وفقاً لمذكرة من المحللين بمن فيهم استراتيجي النفط العالمي في "مورغان ستانلي" مارتين راتس، ويقارن ذلك بتوقعات سابقة كانت عند 80 دولاراً بين أكتوبر وديسمبر (كانون الأول) 2023، التي جرى إصدارها الشهر الماضي بعد خفض من التوقعات السابقة البالغة 85 دولاراً، كما جرى تعديل التوقعات لمعظم العام المقبل بصورة طفيفة.

وكانت أسعار خام "برنت" قد تراجعت أخيراً إلى أدنى مستوى إغلاق منذ أواخر 2021، إذ تضافرت المخاوف المستمرة في شأن ضعف الطلب الصيني مع إشارات إلى أن الاقتصاد الأميركي قد يكون في حال من التباطؤ، وفي الوقت نفسه، تظل الإنتاجية وفيرة، مما أجبر "أوبك+" على تأجيل خطة لتخفيف قيود الإنتاج الخاصة بها.

وقال راتس وزملاؤه في التقرير المؤرخ التاسع من سبتمبر الجاري، "يتشابه المسار الأخير لأسعار النفط مع فترات أخرى شهدت ضعفاً كبيراً في الطلب".

ووفقاً لـ"بلومبيرغ"، أشارت مقارنات الأسعار على منحنى العقود الآجلة إلى قدوم "تراكمات شبيهة بالركود في المخزونات"، على رغم أن راتس وزملاءه قالوا إنه من المبكر جداً اعتبار ذلك سيناريو أساسي للبنك.

توقعات أسعار الخام حتى 2050

في حين تشير بعض التوقعات إلى تراجع الطلب على الوقود الأحفوري على المدى المتوسط إلى الطويل، مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط بعد 10 أعوام، ونتيجة لذلك، يتوقع بصورة واسعة أن تكون أسعار النفط في عام 2030 أقل من 100 دولار للبرميل.

ووفقاً لتقرير التوقعات السنوية للطاقة الصادر عن إدارة معلومات الطاقة (EIA)، تتبنى الوكالة نظرة متحفظة في شأن توقعاتها لأسعار النفط عام 2030. وتتوقع أن يكون متوسط أسعار خام "برنت" 61 دولاراً للبرميل في عام 2025، و73 دولاراً في 2030، و80 دولاراً في 2035، و87 دولاراً في 2040، و91 دولاراً في 2045، و95 في 2050.

وقالت شركة الاستشارات الطاقية "وود ماكنزي"، إنه إذا انخفض استهلاك الوقود العالمي بما يتماشى مع الأهداف المحددة للحد من الاحتباس الحراري، قد تتراجع توقعات أسعار النفط في عام 2030 إلى 40 دولاراً للبرميل.

وتتوقع "واليت إنفيستر" أن يتداول سعر خام غرب تكساس الوسيط عند 102.94 دولار بنهاية عام 2025، بينما توقع سعر خام "برنت" في عام 2025 عند 97 دولاراً.

ومن المتوقع أن يتداول سعر النفط الخام عند 83.56 دولار للبرميل بنهاية هذا الربع، وفقاً لنماذج الاقتصاد الكلي العالمية من "تريدينغ إيكونوميكس" وتوقعات المحللين، وبالنظر إلى المستقبل، يقدر أن يتداول السعر عند 89.27 دولار بعد 12 شهراً.

"إنرجي إسبكتس": الصين تتحرك لتعزيز مخزونات النفط مع هبوط الأسعار

اقتصاد الشرق

تزامنا مع انخفاض أسعار النفط الخام حالياً، من المرجح أن تجد المصافي في الصين الظروف مواتية لشراء 16مليون برميل مجتمعة شهرياً، وذلك لإعادة ملء احتياطي البلاد الاستراتيجي من الخام، وفق شركة "إنرجي إسبكتس" (Energy Aspects).

أوضحت مذكرة للعملاء أرسلتها الشركة الاستشارية في القطاع الجمعة الماضية، أن هناك اجتماعات عقدت مؤخراً مع شركات الطاقة الصينية الكبرى. ولم تقدم الشركة أي تفاصيل حول وقت بدء عمليات الشراء لتعزيز الاحتياطيات. ومن المتوقع أن تبلغ هذه الكميات 5% تقريباً من الواردات الشهرية للصين.

احتياطات النفط في الصين

يكتنف الغموض حجم احتياطيات النفط والوقود في الصين. فمن النادر أن تصدر بيانات عمومية حول هذا الموضوع عن بكين، رغم أنها غالباً ما تستفيد من انخفاض الأسعار لإعادة ملء احتياطياتها.

تقع مسؤولية إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي الصيني عادة على عاتق شركات النفط المملوكة للدولة، ويمكن أن تختلط عمليات الشراء الهادفة إلى ملء الاحتياطات مع عمليات الشراء الخاصة بمصافيها.

هبوط أسعار النفط

هبط خام برنت بطريقة كبيرة خلال الربع الحالي مع تدهور توقعات الطلب لدى المستوردين الرئيسيين مثل الصين والولايات المتحدة الأميركية. وخسر الخام الذي يُنظر له كمعيار عالمي لسوق لنفط 20% من قيمته تقريباً منذ نهاية يونيو الماضي، وتراجع بحوالي 10% الأسبوع الماضي.

وخلال يوليو الماضي، ذكرت شركة "فورتيكس" (Vortexa)، المتخصصة في جمع وتحليل المعلومات أن الصين كانت تسعى لإضافة 8 ملايين طن تقريباً، أو حوالي 59 مليون برميل، من النفط الخام إلى الاحتياطي الاستراتيجي حتى مارس 2025.

"معلومات الطاقة" تتوقع ثبات الطلب على النفط في الولايات المتحدة

اقتصاد الشرق

يتوقع أن يصل نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة لمرحلة الجمود هذا العام، في أحدث مؤشر هبوطي للسوق، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة.

الوكالة تتوقع أن يستقر الاستهلاك الأميركي عند 20.3 مليون برميل يومياً، حسبما ذكرت في تقرير شهري. ويعد هذا تحولاً عن الشهر الماضي، عندما توقعت إدارة معلومات الطاقة أن ينمو الطلب 1% على أساس سنوي. ومع ذلك، يُنتظر أن ينمو الاستهلاك العالمي بمقدار مليون برميل يومياً، مما يضع السوق أمام عجز في العرض هذا العام، في ظل الإنتاج المخفض من قبل "أوبك" وحلفائها.

وتتوافق التوقعات بشكل عام مع تقديرات وكالة الطاقة الدولية، التي ترجح زيادة الاستهلاك العالمي بما يقل قليلاً عن مليون برميل يومياً، أو ما يقرب من 1%، هذا العام والعام المقبل. وفي الوقت نفسه، تتوقع منظمة البلدان المصدرة للبترول أن يرتفع الاستهلاك العالمي بمقدار مليوني برميل يومياً هذا العام.

إنتاج روسيا من النفط في أغسطس يقارب مستهدفها باتفاق "أوبك+"

اقتصاد الشرق

تظهر بيانات أن روسيا اقتربت جداً من تحقيق مستهدفها لإنتاج النفط ضمن تحالف "أوبك+" الشهر الماضي، بعد مساعٍ من المجموعة لتحسين الالتزام باتفاقها لخفض الإمدادات.

أنتجت الدولة 8.983 مليون برميل يومياً في أغسطس، وفقاً لأشخاص مطلعين على البيانات الصادرة عن وزارة الطاقة، تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم لأن الأرقام غير معلنة.

نفط أقل من يوليو

يمثل هذا انخفاضاً بمقدار 62 ألف برميل يومياً عن مستويات يوليو، ويزيد بحوالي 50 ألف برميل يومياً فقط عن مستهدف موسكو للإنتاج في إطار اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفائها. تعد الكميات الإضافية أقل من 0.06% من إنتاج روسيا من النفط في أغسطس.

روسيا، أكبر منتج للخام في "أوبك+"، كانت أيضاً أحد الأعضاء الرئيسيين غير الممتثلين بالكامل لاتفاق المجموعة لخفض الإمدادات والذي يهدف إلى دعم الأسعار العالمية. تعهدت موسكو بإجراء تخفيضات إضافية للتعويض عن الإنتاج الزائد في الأشهر السابقة. لم ترد وزارة الطاقة الروسية على طلب للتعليق.

أصبح تحسين امتثال الدول التي تنتج أكثر من اللازم محل اهتمام "أوبك+"، حيث يستهدف التحالف إظهار الانضباط وسط انخفاض في الأسعار. وفي الأسبوع الماضي، استجابة لانخفاض الأسعار مؤخراً، أرجأ "أوبك+" لمدة شهرين زيادة في الإمدادات كان مخططاً لها في أكتوبر، لكن هذه الخطوة لم تكن كافية للتحفيز على تعافي الأسعار.

ستجري روسيا تعديلات تعويضية طفيفة في أكتوبر ونوفمبر، لكن أغلب القيود الإضافية ستحدث فقط الصيف القادم خاصة أن الأوضاع الجيولوجية في الأقاليم النفطية الرئيسية لروسيا تجعل من الصعب خفض الإنتاج في الشتاء.

تطبق موسكو مجموعتين من القيود على إنتاجها من الخام. أُعلن عن أول خفض بمقدار 500 ألف برميل يومياً أوائل العام الماضي، ثم تلاه في مارس التعهد بخفض 471 ألف برميل يومياً والذي من المنتظر أن يستمر حتى نهاية نوفمبر، بعد قرار "أوبك+" الأسبوع الماضي. وتُطبق التخفيضات من مستوى خط أساس (مستوى الإنتاج) يبلغ 9.949 مليون برميل يومياً.

حجب بيانات النفط

جدير بالذكر أن روسيا تحجب بيانات إنتاجها الرسمية في ظل العقوبات الغربية بسبب غزو الكرملين لأوكرانيا، مما يترك لمراقبي سوق النفط عدداً محدوداً فقط من المؤشرات، مثل صادرات النفط المحمولة بحراً ومعدلات تشغيل المصافي المحلية، لمتابعة الاتجاهات السائدة في الصناعة.

في وقت سابق من هذا العام، عدّلت موسكو أيضاً الطريقة التي تعلن بها البيانات المستخدمة في إعداد تقديرات "أوبك+" للإنتاج، مما يجعل التقييم المستقل لامتثال الدولة لتخفيضات

الإنتاج أكثر صعوبة. تنشر وزارة الطاقة الروسية حالياً البيانات بمقياس البراميل يومياً، ويبدو أنها تستخدم نسبة الطن إلى البرميل عند الحد الأدنى من عوامل التحويل التقليدية التي يستخدمها المحللون لتقدير الخامات التي تنتجها روسيا.

شكرًا.